تثمين السياسة الاقتصادية كشرط أساسي لضمان التنمية والعدالة الاجتماعية

Valuing economic policy as a prerequisite for ensuring development and social justice

أستاذ محاضر – أ– . دغمان زوبير [1]*

جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس–

E-mail : zoubir.doghman@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 21 /2023/05 **تاريخ القبول: 2023/07/02** **تاريخ النشر: 2023/07/31**

ملخص:

أبدت الجزائر والمجتمع الدولي اهتماما متجددا بقضايا العدالة الاجتماعية و التنمية من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسات تنموية تضمن الأهداف الإنمائية للألفية و يستلزم مثل هذا التوجه الجديد السعي نحو صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية من شانها تحقيق الأهداف المنشودة من خلال السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفرد حيث يهدف هذا المقال الى تثمين وحماية السياسة الاقتصادية كشرط أساسي لضمان التنمية و العدالة الاجتماعية مع تحليل العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة على أن تكون قادرة للوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة من خلال إيجاد تدابير أساسية وأساليب وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية قائمة على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية التي تعزز الثقة في التعامل بين الناس استجابة لحاجاتهم في إطار المجتمع .

المصطلحات المفتاحية: سياسات اقتصادية ؛ سياسات اجتماعية ؛ سياسات تنموية ؛ سياسات حكومية.

تصنيف JEL : P16 ؛ G38 ؛ O11 ؛ R28.

Abstract:

Algeria and the international community have shown renewed interest in social justice and development issues through policies Economic, social and development policies guaranteeing the Millennium Development Goals Such a new orientation requires the pursuit of economic and social policies in order to achieve the Goals This is reflected in the improvement of the individual's economic and social conditions and This article aims to value and protect economic policy as a prerequisite for ensuring development and equity with Analysis of the relationship between the Government's economic and financial policy To be able to reach maximum efficiency when using available resources Through the creation of basic measures, methods and actions aimed at achieving economic and social objectives.

Keywords: economic policies; social policy; development policies; Government Policy.

Jel Classification Codes: P16 ; G38 ; O11 ; R28.

د. دغمان زوبير ، **البريد الإلكتروني :** zoubir.doghman@univ-soukahras.dz

1. مقدّمة

أصبح تدخل الحكومات ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية حيث كان دور الحكومات وتدخلها في النشاط الاقتصادي بما في ذلك التسهيلات الاقتصادية بمعنى الفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك و الإنتاج و التبادل و الفرص الاجتماعية وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الحكومات بصفة عامة إلى مشاكل عديدة مثل التفاوت في توزيع الدخول و تفشي الفقر وعدم الوصول إلى تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية وعدم استقرار فإن من الأهداف التي تضعها الحكومات عند صياغتها للسياسات الاقتصادية هو تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي وتنمية تعبر عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد .

❖ هدف الدراسة

الهدف من هذه الورقة هو تثمين مع تحليل العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة لمعالجة المشكلة الرئيسية المتمثلة لنا في مفهومية تعظيم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية من جهة و من جهة أخرى ضرورة إيجاد تدابير أساسية وأساليب وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة على أن تكون قادرة للوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة .

❖ فرضية الدراسة

حتى يتحدد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة اقتصادية ومالية إستراتيجية وطنية ذات مصداقية تضمن عدالة اقتصادية واجتماعية.

❖ منهجية الدراسة:

إن المنهج المتبع لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة هو منهج وصفي تحليلي بالدرجة الأولى من خلال تشخيص وتثمين العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية للحكومة كشرط أساسي لضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية المستدامة.

❖ إشكالية الدراسة

إن المشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير كبير على مستوى النظري و التطبيقي نظرا لحجم أهميتها في كيفية تعظيم دور الحكومات في النشاط الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية من جهة ومن زاوية أخرى ضرورة إيجاد تدابير أساسية وأساليب وإجراءات ترمي لاستخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدالة اجتماعية مع تنمية مستدامة بغية الوصول إلى عدد من الأهداف تتصف بالكفاءة والفعالية لتحقيق معدلات نمو عالية والسؤال الذي يجب طرحه هنا في هذا المضمار هو كيف يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية للحكومة ذات مصداقية في خدمة الاستقرار الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية وتنمية مستدامة ؟

فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة نقاط رئيسية وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا المقال:

2. التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع السياسة الاقتصادية من طرف الحكومة

1.2. ماهية السياسة الاقتصادية

هي كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى لتحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية مستدامة في المجتمع والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. (النجار، 1991)، كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان ، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية. (نعمت الله نجيب ، 1990)

يتضح مما سبق أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف تكون لها واقع يعكس المساواة في توزيع الدخل والثروة سعيا وراء تحقيق عدالة اجتماعية، فكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين: (رضا العدل، 1996) .

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام .
- يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الإقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي فمن أهداف السياسة الإقتصادية: دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي ومن الأساليب التي تستخدمها الحكومات العربية من خلال استخدامها لسياساتها الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّها تسعى لتحقيق نوع من لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول أو الثروة فيما بين أفراد المجتمع والعمالة. (حودة عبد الخالق، 1983).

يتضح مما سبق أنّه تسعى الدول العربية من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في تحقيق تنمية اجتماعية مع عدالة اجتماعية كإشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية اجتماعية واقتصادية وزيادة فرص التوظيف والعمل وبالتالي تكون عدالة في توزيع مناصب الشغل في سوق العمل في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق

استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات العربية إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

2.2. أساليب إعداد السياسة الاقتصادية من طرف الحكومة :

لكي تستطيع الدول العربية أو الحكومات رسم سياستها الاقتصادية في كيفية رسخ استراتيجيات محكمة وإنجاز أعمالها في إعداد السياسة بكفاءة تحقق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي: (نعمت الله نجيب ، 1990)

1.2.2. تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

2.2.2. تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، حيث أن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

- فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.
- خفض الإنفاق الحكومي.
- **تحليل البدائل:** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة تسعى لتحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية بين أفراد المجتمع أن التوسع في الأنشطة الاقتصادية للدولة يمثل عاملا هاما في تحسين مستوى توزيع الدخول وذلك بوسائل عديدة منها الإصلاح الزراعي، والتأميم والتخطيط كما تشهد إجراءات التأميم والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية ما يؤدي إلى العديد من الأسباب الأخرى مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، والتخصيص المتوازن للاستثمارات بين الزراعة والصناعة، والتوسع في استصلاح الأراضي وتوزيعها، بالإضافة إلى السياسات الضريبية وهي سياسات تستدعي تدخل قوي من الدولة أو الحكومة في المجال الاقتصادي وهو أن الدور الرئيسي للدولة يتركز في إقرار السياسات العامة التي تحفظ الاستقرار الاقتصادي لضمان فاعلية قوى السوق ووضع الإجراءات الكفيلة بإعادة التوزيع عن طريق السياسة التأثيرية بدلا من اللجوء إلى الوسائل التقليدية التي أصبحت من آثار الماضي مثل التأميم والتخطيط الملزم وإن كانت التجارب التاريخية القريبة لدول العالم العربية بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة توضح أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي له أثر قوي على مستوى المعيشة ويتم ذلك بخلق تفاعل بين ما يملكه محدود و الدخل والفقراء من أصول بشرية ومادية وبين ما تخلقه عملية النمو الاقتصادي من فرص اجتماعية حدث هذا في إندونيسيا والتي استمرت في الخدمات

الاجتماعية وخاصة التعليم، والتنمية الريفية وشجعت إستراتيجية نمو كثيف للعمل وهو ما أدى إلى تحسن واضح في توزيع الدخل أيضا تايلاند وماليزيا وكولومبيا والتي بدأت حربها بهذه الإستراتيجية منذ خمس وعشرون سنة ونجحت في تخفيض الفقر وتحقيق درجة عالية من المساواة في توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع وعدالة توزيع الفرص الاجتماعية في التعليم والصحة وعدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل.

3.2.2. أسلوب مرونة الحراك الاجتماعي: يعني الحراك الاجتماعي إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللون أو الانتماء السياسي، وذلك وفقا للملكات الطبيعية للأفراد وتؤدي مرونة الحراك الاجتماعي إلى تحسن ملموس في توزيع الدخل وإقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع فئات السكان، وتوضح التجربة التاريخية أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى تميز فئات معينة من السكان لسبب ما عن باقي السكان مما يؤدي إلى انعدام الحراك الاجتماعي لباقي فئات المجتمع، وبالتالي تفاوت واضح في توزيع الدخل ويتمثل هذا في مؤشرات عديدة منها الدخل المهنة، التعليم ونوعيته، ونمط الحياة، وللإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي..الخ (أحمد جامع، 1990) ..

3. أهداف السياسة الإنفاقية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة فقبل الخوض في الحديث عن دور سياسة الإنفاق في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي نحاول إعطاء ولو بصورة وجيزة :

1.3. مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

هو عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات

نسبية في أسعار السلع الفردية والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار فإن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية و منه دولة الكويت له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

2.3. دور سياسة الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات العربية يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة: (سليمان، 1973)

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية لدى الدول العربية عامة ودول العالم الثالث في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

1.2.3. أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية.

2.2.3. أدوات السياسة النقدية يستخدمها: البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

❖ **عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة):** تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار

الاقتصادي باستخدام السياسة المالية، كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل. (زهران، 1982) .

أما فيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

❖ **زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم)**: أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة. (كمال بكري، 1986)

❖ **زيادة الضرائب**: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

❖ **تخفيض النفقات العامة**: إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور.. الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحدّ من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة.

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.
- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

4. السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع وهناك نوعان من توزيع الدخل:

1.4. التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي

1.1.4. التوزيع الوظيفي: يقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين11 تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس.

2.1.4. التوزيع الشخصي للدخل: هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخول منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

- **الفرص المتاحة**: للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.
- **التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية**: بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئيا، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل

الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية،وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموما، وأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضا لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

2.4. كيفية إعادة توزيع الدخل:

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلاّ أنها تنظم في مجموعات ثلاثة:

1.2.4. تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: فقد تلجأ الدولة أحيانا وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

4. 2.2. إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة، ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

- **زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات** لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.
- **تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي** من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل ، فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها نقص بالتالي من درجة تركز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

3.2.4. تكييف نمط ملكية الموارد: قد تلجأ الدولة او الحكومة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

وبالتالي فالسياسة المالية بشقيها الايرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

5. السياسة الاتفاقية ودورها في التنمية الاقتصادية

1.5. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، ويقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيّرات معينة في الاقتصاد الوطني.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كما أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف فتعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

2.5. التنمية المنشودة و دور القطاع العام و الخاص في تحقيقها :

إن التنمية الاقتصادية المرغوبة تتلخص في ثلاث نقاط: (مرفت بدوي، 1993)

- **تنمية مستقلة تعتمد على الذات** قائمة على قاعدة إنتاج متطورة، و قاعدة عملية و تقنية قوية، وهو ما يتطلب تعبئة الموارد البشرية والمالية، ورفع الكفاءة الكلية للاقتصاد الوطني.
- **عدالة اجتماعية وعدالة وفي التوزيع وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين**، من مـأكل وملبس ومأوى وتعليم وخدمات صحية.
- **حرية فكرية و تعددية سياسية و ديمقراطية**، وما يتطلبه ذلك من احترام لحقوق الإنسان واحترام الدستور والقوانين، انطلاقا من هذا التعريف فإنه يصبح من المفيد تحديد دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية المستقبلية، أما فيما يخص تحديد دور الدولة يجب

التمييز بين التدخل، ومباشرة عمل إنتاجي، فالأول ينصب على رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تصلح كإطار لنشاط القطاع الخاص بحيث يقوم بدوره ضمن تنسيق و تعاون وثيقين مع الدولة و للمزيد من التوضيح نورد، فيما يلي، المجالات التي تنطوي في سياسة التدخل و تلك التي ترد في مباشرة عمل اقتصادي .

ففي مجالات السياسات التي يجب أن ترسمها الدولة، فان الدولة وحدها صاحبة الاختصاص، وإن دور القطاع الخاص يكون في إبداء الرأي، الأمر الذي يفترض أن يقوم تشاور مسبق و تعاون في التنفيذ لا حدود لهما، ومن المتفق عليه أن التعاون لا يكون ناجحا إلا إذا كانت الدولة صادقة في تبني وتطبيق فلسفة اقتصاد حرة ومتحررة، و نجحت في فرض مصداقيتها على القطاع الخاص كذلك يعود إلى الدولة إنشاء المؤسسات التنظيمية والإجرائية التي يعود إليها تنفيذ هذه السياسات ومتابعة تطبيقها، أما فيما يتعلق بـ (مباشرة) عمل اقتصادي، فإن دور الدولة يجب أن يكون محصورا بالمشروعات والمنشآت التالية:

- **المرافق الاجتماعية:** التي تسمح للدولة بتصحيح توزيع الدخل بما يؤمن عدالة اجتماعية و حياة لائقة في حدودها الدنيا.
- **المنشآت العامة:** من طرق وجسور وخطوط مواصلات أخرى وسدود مائية...الخ، ونعتقد في هذا الصدد أن طبيعة ومرحلة تطور الاقتصاد الوطني يلقي على عاتق الدولة الكثير من المشاريع، وبعضها يمكن أن يكون من اختصاص القطاع الخاص كالكهرباء، مثلا، ولكن لا يستثمر فيها عندئذ يجب أن تقوم الدولة، بما لا يقدم عليه القطاع الخاص في مراحل نموه الأولى، حيث يستحسن تركيز جهوده على المنشآت الإنتاجية التي تنسجم مع طبيعة العمل الخاص سواء أكان فرديا أو مؤسسيا.
- **المنشآت الكبرى:** وينطبق عليها ما قيل بالنسبة إلى بعض المنشآت العامة، بحيث تفوق طاقة القطاع الخاص على الأقل مرحليا أي أن دور الدولة هو أن تحل مكان القطاع الخاص جزئيا، ومثال على ذلك مشاريع مثل مصافي النفط والصناعات البتر وكيميائية وغير ذلك مما يماثلها.

ومما سبق نستطيع أن نقول أن الدولة تقتصر في دورها على تأمين جميع الأطر التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره بصورة ناجحة و لا تباشر، بالتالي، عملا اقتصاديا سواء في مجال الإنتاج، أو في مجال الخدمات، إلا تعويضا عن نقص في دور القطاع الخاص، حيث لابد من خلق ثقة متبادلة مع القطاع الخاص، لأن جميع التشريعات لا يمكن نجاحها إلا إذا انطلقت على أساس تبادل في الثقة، و يكفي أن ندلل على ذلك في جهود بعض البلدان العربية، بتشجيع قطاعها الخاص دون نجاح أو مع نجاح محدود، و ذلك بسبب انعدام أو ضعف مصداقية الدولة نتيجة تشريعات لم تقم بتنفيذها، أو نفذتها بغير ما تنطوي عليه.فالنتيجة، إذا أن تؤمن الدولة بأن المشروعات الخاصة، هي عماد التنمية الاقتصادية.

3.5. مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع

الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص. ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار .

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي..الخ وأخرى خارجية(قروض، هبات، استثمارات أجنبية...الخ) ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

1.3.5 الادخار: يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز.

لكن من المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات. (حجير، 1992)

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية و المتمثلة في الميل إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الادخار حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها(الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي(الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

❖ **مدخرات القطاع العائلي**: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حدّ كبير حجم مدخرات الأفراد ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

وتتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وهذا من شانه يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءا اتجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع.

❖ **مدخرات قطاع الأعمال**: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

❖ **مدخرات القطاع الحكومي**: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

2.3.5. القروض الداخلية: تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده (زهران، 1982)

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية

الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها:

❖ إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأنّ ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

❖ استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين: (كمال بكري، 1986)

- درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة
- مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

3.3.5. مصادر التمويل الخارجية: في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية ومنها الجزائر في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

6. خاتمة

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية" التنمية" قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية والبشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير ووجهت أسلحتها لخوض تلك المعركة ولم تضع الحرب الاقتصادية أوزارها بعد وهي تتقدم حينا وتتأخر حينا آخر، وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لخوض تلك المعركة بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلاّ بمقدرات وموارد محدودة، فإنّه لابد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية،حيث تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية،حيث يعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد للدول أو الحكومات العربية و ذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من ثم استقرار مستوى الأسعار و قد تلجا الدولة بسياسات مالية في الاقتصاد تستدعي التوسع في حجم الإعانات الاجتماعية مما يجعل الأسعار في متناول أصحاب الدخول المنخفضة فتلك الإعانات تلعب دورا مهما

في السيطرة على الضغوط التضخمية و منع ارتفاع الأسعار محاربة كل أشكال الفساد بغية تحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع يجعل الاستثمارات تجد طريقها إلى النمو و الازدهار و مع زيادة الاستثمار تتوسع في إنشاء المشروعات الإنتاجية فلا شك أن هذه المشروعات تستوعب إعداد هائلة من الأيدي العاطلة فيزداد حجم التوظيف و بذلك تتولد لهؤلاء دخول نتيجة العمل تذهب إلى الإنفاق و بالتالي يرتفع الطلب على سلع الاستهلاكية لدى الفئة المحرومة و يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية والآلات لتمكين زيادة إنتاج سلع استهلاكية وبالتالي يزداد الطلب الفعلي ويتحقق الاستقرار الاقتصادي .

كما تعتبر التنمية الاقتصادية مطلبا أساسي تسعى السياسة المالية في الاقتصاد إلي إيجاده و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد و أعمار الأرض و التوسع في الإنتاج النافع و تهيئة فرص العمل بهدف تغطية جميع المرافق الاقتصادية و تحقيق الحياة الكريمة للفرد و بناء قوة الدولة الاقتصادية لمواجهة التحديات فتهدف هذه الأخيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربتها للبطالة و التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية بتعجيل الإنفاق العام حسب ما يقتضيه الصالح العام و الحفاظ على استقرار الوحدة النقدية باعتبار ذلك ضروريا للتوازن الاقتصادي من خلال الربط بين التدفقات النقدية و التدفقات السلعية ورفع حجم الإعانات الاقتصادية الذي يعتبر من وسائل الإنفاق العام للتأثير على الاستقرار الاقتصادي ، كذلك إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام، و بالتالي فتحقيق التنمية الاقتصادية يكون عن طريق جملة من التوصيات التالية

- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.
- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.
- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

7. قائمة المراجع

1. سعيد النجار، نحو استراتتجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص25.
2. نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
3. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص325
4. حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص157.
5. نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره ، 1990، ص 445.
6. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990، ص241
7. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162
8. حمدية زهران، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص275.

9. كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417

10. مرفت بدوي متطلبات النهوض بالتنمية في الوطن العربي و قدرة القطاعين العام و الخاص على توفيرها، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،1993، ص 779

11. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1992، ص58.

12. حمدية زهران، ، مرجع سبق ذكره ، 1982، ص279.

13. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص445.